

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بشأن مجلس القائم في الإقليم المصري
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ الصادر في مصر بشأن مجلس القائم ، وعلـ المراسيم الصادرة في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ و ٢٨ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ و ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٣ و ١١ و ١٢ من مارس سنة ١٩٥٤ و قرارى مجلس الوزراء الصادرـن في ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ بعد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ :

قرر :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس القائم مدة ستة أشهر اعتباراً من ٢٩ مارس سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برأسه الجمهوري في ٦ رمضان سنة ١٣٧٧ (٢٩ مارس سنة ١٩٥٨) .

جمال عبد الناصر

(ب) المصالح والإدارات المخصوص عليها في الفترتين أوب من المادة السابقة .

وتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الاختصاصات التي كانت لوزارة المالية في شأن النقد والقطع ومراقبة مؤسسة الإصدار والمصالق المالية والمصارف .

مادة ٣ - يمارس وزير الاقتصاد والتجارة الصلاحيات والاختصاصات التي كانت لوزير المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠٨ بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٥٢ وتعديلاته الخاصة بانتقال الأموال والقيم بين سوريا والخارج وتنظيم مكتب القطع والمرسوم التشريعي رقم ٨٧٤ بتاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٥٣ وتعديلاته المتعلقة بنظام النقد الأساسي وإحداث معرف سوريا المركزي .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويفسر في الجريدة الرسمية .

صدر في دمشق بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٧ (١٠ مارس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

طبعت بالطبيعة الأميرية (بالإقليم المصري)

عبد المنعم ابراهيم

مدير الطبيعة الأميرية والجريدة الرسمية